تجدد الحرب الباردة ومسألة التنافس الجيبولوتيكي المتنوع: دراسة في الأسباب والمظاهر

The renewal of the Cold War and the question of diverse geopolitical competition: a study in causes and manifestations

رملي مخلوف*
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
مخبر الأمن القومي الجزائري "الرهانات والتحديات"
البريد الالكتروني: 4makhlouf@gmail.com

تاريخ الإيداع:2021/10/10	تاريخ المراجعة:2022/09/20	تاريخ القبول:2022/09/22

ملخص:

لا تزال مظاهر الثنائية القطبية العالمية قائمة ضمن النسق الدولي الحالي، فقد اقتضت ضرورات البيئة الإستراتيجية الجديدة إعادة النظر في المفاهيم الموروثة عن الحرب الباردة التي كانت أساليب الردع والاحتواء فيها حجر الزاوية، وتم التحول من نظام التكتلات الدولية المتصارعة على أساس إيديولوجي إلى نظام التنافس الجيوسياسي القائم على التنوع الثقافي والحضاري. فظهور أقطاب أو تحالفات لقوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، أعاد التفكير الاستراتيجي في أجواء الحرب الباردة من جديد، وإعادة بعث نظرية الردع والاحتواء إلى مجال أرحب يرتبط بالاحتواء الشامل للقوى الصاعدة في العالم.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مشكلات النظام الدولي الراهن القائمة على التنافس حول مناطق النفوذ وإعادة فتح مسألة الردع النووي وانتشاره لدى بعض القوى الإقليمية الصاعدة في ظل تدهور العلاقات الروسية الأمريكية، وانتشار الأزمات الدولية والنزاعات الإقليمية وتفاقمها، الأمر الذي يقودنا إلى استنتاجات حول حتمية تجدد الحرب الباردة. وقد اعتمدت الدراسة على نظرية الردع النووي: فرضياتها وتطبيقاتها، كأهم المقاربات التي طورها مفكرو العلاقات الدولية والدفاع واستخدمتها الدول الكبرى في إدارة الصراعات ومنعها.

الكلمات المفتاحية: الحرب الباردة، الثنائية القطبية، النظام الدولي الجديد، الأحلاف العسكرية، الردع النووي.

Abstract

The manifestations of global bipolarity still exist in the environment of the current international system. The necessities of the new strategic environment necessitated a reconsideration of the strategies inherited from the Cold War, of which the strategies of deterrence and containment were the cornerstone, and a shift from a system of international blocs in conflict on an ideological basis to a system of geopolitical competition based on cultural and civilizational diversity. The emergence of poles or alliances of rival powers with the United States of America, strategically rethinking in the atmosphere of the Cold War once more, and reviving the theory of deterrence and containment in a broader field related to the global containment of the rising powers in the world. From this point, This study seeks to analyze the problems of the current international system based on competition over spheres of

* المؤلف المُراسِل.

influence and the reopening of the issue of nuclear deterrence and its spread among some emerging regional powers in light of the deterioration of Russian-American relations, and the spread and exacerbation of international crises and regional conflicts, which leads us to conclude that the cold war may resume. The study drew on nuclear deterrence theory: its assumptions and applications, as the most important approaches developed by international relations and defense thinkers and used by major powers in the management and conflict prevention.

Keywords : Cold war, bipolarity, new international order, military alliances, nuclear deterrence.

مقدمة:

بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استمر التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لعقود وأسفر عن شكوك معادية للشيوعية وأحداث دولية أدت بالقوتين العظميين إلى حافة كارثة نووية. فخلال الفترة الممتدة ما بين (1946 و1991)، انخرطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفاؤهما في صراع طويل ومتوتر مع الاتحاد السوفياتي (روسيا حاليا) عرف هذا الصراع في القاموس السياسي باسم "الحرب الباردة". وعلى الرغم من أن الطرفين كانا في سلام من الناحية الفنية، فقد تميزت الفترة بسباق تسلح عدواني، وحروب بالوكالة، ومناقضات أيديولوجية للسيطرة على العالم.

لقد أطلق مصطلح الحرب الباردة منذ ثلاثينيات القرن الماضي على وصف العلاقات المشحونة بشكل متزايد بين الدول الأوروبية. ثم بعد عام 1945، أطلق على العلاقات المشحونة بين المعسكرين الشرقي والغربي وهذا بعد وقت قصير من استخدام الولايات المتحدة القنبلة الذرية على هيروشيما وناكازاكي، حيث اعتبرت القنبلة بمثابة تهديدا خلق حالة دائمة من الصراع استعملت فيه جميع الوسائل باستثناء المواجهة بين الطرفين.

ولهذا سميت بالحرب الباردة استناداً إلى أن القوتين العظميين لم يقاتلا بشكل مباشر، بل استخدم الخصمان كل الموارد المتاحة لهما كالترهيب والتخريب والتصادم في مناطق متفرقة من العالم وفي صراع استراتيجي وأيديولوجي طويل تتخللها بأزمات متفاوتة الشدة، حيث أنهما دفع العالم إلى شفا حرب نووية في عدة مناسبات. وكانت وسيلة الردع النووي أهم الوسائل الفعالة لمنع المواجهة العسكرية، حيث أن هذا الردع أو "توازن الرعب" في الواقع كان بمثابة حافز لسباق التسلح، مع تخلل فترات التوتر بعض لحظات انفراج أو تحسن العلاقات بين المعسكرين.

إن سعي الطرفان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) نحو تعزيز قدراتهما وإنشاؤهما للأحلاف والتحالفات أكسب "الحرب الباردة" شعبية وترك العالم يختار بسرعة جانبًا في معركة أيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية. فقد اعتبرت سياسة الرئيس هاري ترومان في مجال تمويل ودعم اقتصاديات تركيا واليونان العام 1947 كمحاولة لاحتواء النفوذ السوفيتي، أول وابل في سياسة احتواء والتي استمرت لعقود من الزمن، دعمت الولايات المتحدة مختلف الدول غير الشيوعية كما تدخلت في سياساتها وتوجهاتها. وبحلول عام 1962، كان لدى كلا البلدين دفاعات صاروخية موجهة لبعضهما البعض. وقد جعلت أزمة الصواريخ الكوبية كلا البلدين أقرب إلى الصراع الفعلي من أي حدث آخر في الحرب الباردة.

غير أن تفكك الاتحاد السوفييتي في عام 1991 الذي نتج عن حراك القوى التي أطلقت إصلاحات غورباتشوف لها العنان وصار من المستحيل السيطرة عليها؛ اعتبر حدثا تاريخيا مهما في حد ذاته، لكنه جاء بعد الانتهاء الفعلي للحرب الباردة. وبحلول الوقت الذي تفكك فيه الاتحاد السوفييتي، كانت الحرب الباردة نفسها قد صارت صفحة طواها التاريخ من جوانب عدة، كان هدم جدار برلين وما تبعه من انهيار ليس فقط لحكومات أوروبا الشرقية الشيوعية وحسب، بل أيضا للنظام الذي قام عليه حلف وارسو بالكامل؛ يعني انتهاء الحرب الباردة. لينتهي الصراع الأيديولوجي ولم تعد الشيوعية أو الدولة السوفييتية تمثل خطرا على أمن الولايات المتحدة أو حلفائها.

العديد من المراقبين يرون عام 1989 بمنزلة نهاية الحرب الباردة، لكن حتى ذلك التاريخ ظلت بعد الأزمات الدولية دون حل وهو ما استوجب إعادة إحياء من جديد الصراع الإيديولوجي ولكن بأطراف جدد ووسائل جدد ومختلفة. وقد باتت تلك الأزمات ميدان صراع حقيقي بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وروسيا وحلفائها من جهة ثانية، مع ما يرافق ذلك من تقارب وتباعد وتناقض وتشابك بسبب كثرة المتغيرات المؤثرة في هذا الصراع، هذا التعقيد يجعل مستقبل هذا الصراع غير واضح المعالم، ومع غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022، وتجدد القطيعة بين روسيا والغرب يمكن القول بتجدد الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن. والسؤال الذي يطرح نفسه: **هل تحولات القوة الحاصلة في النظام الدولي الحالي والتنافس الجيبولوتيكي القائم على استراتيجيات الردع والاحتواء يعتبر مؤشرا على تجدد الحرب الباردة؟**

إن الإجابة عن هذا الطرح، يدفعنا إلى البحث عن سياسات القوى العظمى المتبعة في الوقت الراهن وتحليلها في سعيها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية في مختلف مناطق العالم القائمة على فرض الهيمنة والزعامة من خلال إثارة الأزمات الدولية كمظهر من مظاهر الحرب الباردة، والذي برز أكثر مع الأزمة الاكرانية وتداعياتها على العلاقات الدولية، كما تسعى الدراسة إلى تحليل نظرية الردع النووي وتطوراتها الجديدة والتي تخطت جميع الاختبارات والأزمات التي مرت بها العلاقات الدولية، خصوصا في الوقت الراهن.

1- واقع البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة 1989

أصبحت البيئة الدولية أكثر تعقيدا بفعل تنوع وتكاثر وتداخل عوامل الاعتماد المتبادل وكذا بفعل تنوع الفواعل التي تؤثر في أنماط السلوك الدولي؛ ثم إعادة النظر في سلم القيم والأهداف والأولويات للفواعل الرئيسية في المحيط الدولي التي ظهرت سابقا والتي وقفت على قوتين عظمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية قائدة المعسكر الغربي والاتحاد السوفياتي (روسيا حاليا) زعيمة المعسكر الشرقي. من ثم، يبدو أن الإستراتيجية في العهد الجديد أصبحت تدور أساسا حول تحديد التحولات الهيكلية الجديدة في النظام الدولي والأنظمة الإقليمية أو حتى الفرعية.

أفرزت الحرب العالمية الثانية في القسم الشرقي من الكرة الأرضية ظهور قطب ثاني محرك للسياسة العالمية وهو الاتحاد السوفياتي وهي نفس الظروف التي هيأت المجال للولايات المتحدة وزعامتها العالمية. فقد تمكن الاتحاد السوفياتي من أن يكون شريكا فاعلا ورئيسيا في سياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتمكنه في فترة وجيزة من تغيير أنظمة حكم في بلدان أوروبا الشرقية إلى أنظمة شيوعية موالية له. وقد انعكس ظهور القطبين في السياسة الدولية إلى التأثير الكبير على الكرة الأرضية.[1]

في فترة الحرب الباردة الأولى، هيمنت الأسلحة النووية على الفكر الإستراتيجي مما جعلها أكثر ازدهارا، ونتج عن ذلك بروز مجموعة من النظريات أهمها نظرية الردع النووي التي دفعت إلى تفادي الحروب النووية حيث اشتهرت بنظرية اللاحرب، هذا التركيز كانت على المسألة النووية تم على حساب مواضيع أخرى لا تقل أهمية من حيث الاستقرار والأمن (النزاعات الإثنية، العرقية).

(1) إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة: دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية (1945-1963)، الطبعة الأولى، الناشر: أشوريانيبال للكتاب، العراق، 2015، ص 403.

لقد كانت الحرب الباردة صراعا طويلًا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تدريجيا ببناء مناطق نفوذهما الخاصة مما أدى إلى تقسيم العالم في معسكرين متعارضين. وفي حقيقة الأمر لم تكن الحرب الباردة صراعًا حصريًا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بقدر ما كانت صراعا عالميا أثر على مناطق متفرقة في العالم، وعلى وجه الخصوص قارة أوروبا، حيث أصبحت أوروبا مقسمة إلى كتلتين، أوروبا الغربية التي بدأت عملية التكامل الأوروبي بدعم للولايات المتحدة ، بينما أصبحت دول أوروبا الشرقية أقمارًا صناعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.[1]

ولكن التحولات التي حدثت عقب طي ملف الحرب الباردة وانتهاء عصر القطبية الثنائية، جذبت اهتمام الاستراتيجيين والمفكرين العسكريين والمدنيين نظرا للآثار التي نتجت عن القطيعة الإستراتيجية التي فسحت المجال أمام ظهور العديد من التناقضات، المفارقات والتهديدات، والتي أدّت إلى إعادة النظر في مختلف النظريات والاستراتيجيات المعمول بها أثناء الحرب الباردة الأولى وأهمها إستراتيجية الردع النووي.[2]

أصبحت تلك الأسلحة مجرد أدوات غير نافعة وليست ضرورية إلا لردع القوى الأخرى، من جهة أخرى، أعطى تطور تقنيات الإعلام (الإعلام الآلي، الكواشف والأقمار الصناعية) دفعا قويا لبروز أجيال جديدة من الأسلحة الذكية ذات دقة كبيرة والتي بإمكانها أن تخلف أضرارا بليغة، جعلت هذه الاتجاهات القوة العسكرية أقل تكلفة.[3]

1.1- تعدد اللاعبين الدوليين وبناء نظام متعدد الأقطاب

خلال القرن الماضي، وقبل الحر ب العالمية الأولى، هيمن المنظور المثالي على دراسة وتحليل العلاقات الدولية واتجه مفكروه إلى تأكيد مكانة القيم والأعراف والمؤسسات الدولية بوصفها أدوات لمنع الحروب والصراعات، ثم ظهر المنظور الواقعي الذي هيمن هو الآخر بنظرياته المتعددة (التقليدية، الدفاعية، الهجومية، البنائية) وكذلك مراحل تطوره المختلفة على توجهات واستراتيجيات العلاقات الدولية فكرًا وحركة، فقد ظهرت نظريات جديدة هيمنت هي الأخرى على دراسة العلاقات الدولية، وكان لها تأثيرها في مؤسسات صنع قرارات السياسة الخارجية في الدول الغربية كافة.[4]

إن بقاء القوى العظمى، واحتفاظ الولايات المتحدة بتحالفات واسعة النطاق، واستثمارات كبيرة في الأسلحة، ونقاط عسكرية دولية، يقابله سعي روسيا الاتحادية إلى العودة للنظام الدولي واستعادة مكانة القوة العظمى، يظهر ذلك إثر التدخل عسكريا في جورجيا سنة 2008، وأوكرانيا سنة 2014 ومحاولتها تأكيد وترسيخ هذه العودة عبر بوابة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كل ذلك يشير إلى بداية التوترات المتزايدة بين روسيا والغرب وهو ما يراه المراقبون على أنه فتيل للحرب الباردة الثانية.

([1]) CVCE, Cold War (1945–1989)، UNI.LU, 07/07/2016, URL: http://www.cvce.eu/obj/the_cold_war_1945_1989_full_text-en-6dfe06ed4790-48a4-8968-855e90593185.

(2) عبد العزيز لزهر، إستراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد 15، 2020، ص 239.

(3) المرجع نفسه، ص 242-243.

(4) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي: ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2022، ص 3.

وباعتبار العلاقات الدولية تشكل نسقا أو مسارا للتفاعلات بين النظام القائم ووحداته الأساسية وبيئته الداخلية والخارجية، فإن اقتراب "النسق الدولي كمنهج تحليل النظم، يسمح لنا بالتعرف بدقة على الديناميكية السياسية، ومن ثم محاولة فهم القوانين التي تحكم أو تتحكَّم في حركتها. ويفهم من ذلك انه خلال الفترة من 2003 إلى 2021، تبنَّى قادة الدول الكبرى "استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة"، التي تقوم على شنّ حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، وعلى عدة مستويات، كالحروب السيبرانية الهجومية واسعة النطاق والتدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة، لتطوير المتسارع للتكنولوجيات التسليحية والرقمية،[1] ويمكن التطرق لمختلف التحولات الكبرى في استراتيجية الأمن القومي التي عرفتها الدول الكبرى:

1.1.1- التدخلات الأمريكية الروسية: سعت القوى العظمى منذ عقود خلت للتواجد عبر عدة أساليب اقتصادية، عسكرية، ثقافية وحضارية. فالولايات المتحدة الأمريكية التي نجحت في ضم عدة دول داخل حلف الناتو وامتلاكها موارد الطاقة قد عززت من نفوذها المحسوس، فهي التي نجحت في نشر نظامها إقليميا وعالميا بعد العام 1991. فتاريخ التدخلات الأمريكية في العالم الثالث أدى إلى تطور الإيديولوجية الأمريكية وتشكيلها لسياسات النخبة الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية، فبالرغم من فترات المعارضة الداخلية الشديدة للسياسات المتبعة، إلا أن فترة الحرب الباردة تمثل فترة كان بها إجماع ملحوظ (وفق المقاييس الأمريكية) على الأهداف المباشرة والوسائل المطروحة للسياسة الأمريكية في الخارج.[2]

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال قوة تدخلية تقيم سياستها الخارجية على التوسع الإقليمي، قوة إمبريالية عابرة للمحيطات وتتحمل المسؤولية السياسية عن الشعوب التي تسيطر عليها من خلال قيادة القوى الغربية الكبرى في تشكيل العالم وإعادة بناء النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية.[3]

أما عن السياسة الخارجية الروسية فهي تعتبر نتاجابسيطا صريحا لقسوة ستالين وتعطشه للسيطرة، مع ما تحمله هذه العوامل من أهمية مؤكدة في "ميزان القوى" السائد.[4] فقد هيمن جوزيف ستالين على القرار السياسي السوفييتي قبل الحرب وخلالها وبعدها، ولم يسمح بأقل قدر من المعارضة.[5]

لكن تفكك الاتحاد السوفياتي في العام 1991، أثر في العلاقات الأمريكية الروسية، فأنتج الواقع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بيئة دولية جديدة تمثلت بسيطرة الولايات المتحدة منفردة على العلاقات الدولية بجميع جوانبها، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية، بل أصبحت هذه العلاقات غير متكافئة وتحديدًا خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

في القرن الواحد والعشرين، وبعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده دمتري مدفيديف إلى السلطة في روسيا، بدأت العلاقات الأمريكية-الروسية تأخذ منحى آخر، من خلال محاولة استعادة روسيا لمكانتها الدولية وتعزيزها في مواجهة

(1) عصام عبد الشافي، المرجع السابق، ص 6.

(2) أود آرن وستاد، الحرب الباردة الكونية، تر: مي مقلد، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص27.

(3) المرجع نفسه، ص ص 28- 36.

(4) روبرت جيه ماكمان، المرجع السابق، ص 22.

(5) المرجع نفسه، ص 21.

الهيمنة الأمريكية، وانعكاس ذلك على طبيعة العلاقة الإستراتيجيّة مع الولايات المتحدة سلبًا وإيجابًا. وقد اتّضح ذلك بشكل جلي في مجموعة من المعطيات الدولية، لعل من أبرزها الحرب الروسية الجورجية، وموقف روسيا من الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وسلوكها في الأمم المتحدة.[1]

روسيا التي عانت خلال التسعينيات من القرن الماضي من عزلتها بسبب مشاكلها الداخلية وتزايد الحركات الانفصالية، تسعى لتعزيز مكانتها في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإعادة مكانتها الدولية من جديد، وهذا من خلال إستراتيجيتها التي شرعت في تطبيقها منذ العام 2009،[2] من بينها التعاون الأمني والاقتصادي والعسكري مع الفواعل الشرقية مثل إيران، سوريا، ليبيا، والجزائر، وتحسين علاقاتها مع تركيا، السعودية، على غرار حلفاءها التقليديين كالصين وكوريا الشمالية.

2.1.1- النفوذ الصيني: أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى المسيطرة في العالم خلال مدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة سعت إلى المحافظة على نظام سيطرة عالمي، إلا أنه لم يكن من السهل المحافظة على هذا المشروع، فقد باتت الصين لاعبا يتمتع بتأثير واسع ويفرض تحديا كبيرا، لهذا يرى الكثيرون أن على الولايات المتحدة الأمريكية إدراك قوة الآخر وعدم تجاهلها لأن مستقبل النظام الدولي سيتحدد في ظل استمرار الصين كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي.

في ظل استمرار تطور قدرات الردع الاستراتيجي لدى الصين، تجد الصين نفسها أمام عوامل قوة عسكرية تتسع بحكم النمو في قوتها الاقتصادية والتكنولوجية، والاستمرار بهذا الاتجاه مع عدم التحرك سياسيا في النظام الدولي يعطي مؤشر أن الصين وضعت أمامها جنوب شرق آسيا كخطوة أولى للتوسع، وبعدها ستكون آسيا وبعدها الباسفيك وأخيرا النظام الدولي، أي أن منظور الصين وطموحتها لا يمكن أن يكون مقتصرا على مجال محدد بحدودها الإقليمية المطلة على بحر الصين.[3]

(1) منصور زغيب، تجدد الصراع الأميركي- الروسي في ضوء الأزمات المستجدة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان، العدد 90، تشرين الأول، 2014، ص80.

(2) محمد بهلول، إستراتيجية روسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد 2010، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019، ص 371.

(3) محمود عبد العزيز، الأبعاد القيمية في السياسة الصينية وتأثيرها على النظام الدولي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 14، مارس 2021، ص 8- 9.

إن الاندفاع الصيني باتجاه المنافسة الدولية وطرح نفسها كبديل لخروج الاتحاد السوفيتي السابق عن تلك المنافسة وتحديها للتفرد الأمريكي في إدارة العلاقات الدولية جعل منها قطبا منافسا على مختلف الأصعدة وفي كل مناطق العالم، انطلاقا من مشروعها الكبير المعروف بالحزام والطريق، حيث قامت بتبني سياسة الحياد واللغة الدبلوماسية الناعمة تجاه تحركات الإدارة الأمريكية الدولية في محاولة منها لعدم عرقلة خطواتها الاقتصادية الطموحة التي كانت قد شرعت بها.[1]

3.1.1- التوسع التركي: أدى النمو الاقتصادي في تركيا، ثم وصول تركيا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي إلى بروز فئة جديدة من رجال الأعمال (نمور الأناضول،) بدؤوا باستقطاب لفرص الاقتصادية والمالية في بلدان أسيا الوسطى ودعموا الدولة في جهودها لتحقيق الاستقرار في المنطقة منها التجارة والبنية التحتية والطاقة والاتصالات، وهي القطاعات التي عمقت فيها تركيا علاقاتها الاقتصادية. فقد بلغ بحلول عام 2016 حجم تجارة تركيا مع دول المنطقة نحو 07 مليارات دولار، وفى ديسمبر2017، تجاوز إجمالي استثمارات الشركات التركية في المنطقة 13 مليار دولار. كما أصبحت القيمة الإيجارية للمشاريع التي حققتها شركات المقاولات التركية في المنطقة حوالي 86 مليار دولار، وما يقرب من 4 آلاف شركة تركية تعمل على الأرض.[2]

تحاول تركيا اليوم - بعد بناء الدولة بالأسلوب المدني الحديث- استعادة أمجاد الماضي الإمبريالي عبر تصدير الثقافات القديمة عبر القوى الناعمة، وكذلك استهلاك القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية وإطلاق الشعارات القديمة، ومؤخرا بدأت الجيوش التركية بالخروج عن حدودها على المناطق المجاورة عبر استعداد استغلال قضايا وأزمات المنطقة وعلى رأسها القضيتين السورية والليبية وكذلك الضربات التي تنتهك سيادة العراق، وكذا التوغل السياسي في المنطقة عبر دعم قوى الإسلام السياسي في هذه البلدان.

4.1.1- النفوذ الإيراني: منذ العام 1967 (عهد الشاه رضا بهلوى)، كانت إيران الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساعدتها على تنفيذ مشروعها النووي على أرض الواقع، ولكن استخدامها للطاقة الذرية يدخل في نطاق

(1) تحولت الدبلوماسية الصينية وسياستها الخارجية تحولا جذريا، فبعد أن كان محورها نشر الإيديولوجية الماركسية الداعية إلى تطبيق الفكر الشيوعي في الصين والعالم لاسيما خلال الحقبة الماوية، أصبح الانفتاح الاقتصادي والتنموي وفق منظور اقتصاد السوق على كل العالم هو الهدف الأساسي لسياستها الخارجية. استخدمت الصين بشكل متقن أدوات القوة الناعمة في إستراتيجيتها ذات الأهداف العالمية لما أطلق عليها (الإستراتيجية الذكية). فقد ركزت الصين على دور الأعلام في تسويق نفسها ومصالحا باعتبارها قوة انطلقت من قلب أسيا وتحدت كل ظروفها السياسية والاقتصادية وتعمل لإعادة التوازن للعلاقات الدولية، كما عملت على تأسيس معاهد في مختلف أنحاء العالم أطلق عليها (معاهد كونفوشيوس) لنشر اللغة والثقافة الصينية. وأتبعت أيضا الوسائل الدبلوماسية التي تستند على الود والتسامح مع جوارها الإقليمي برفض أي نزاعات حول الجزر وغيرها فيما أطلق عليها سياسة (الصبر الاستراتيجي)، حيث رفعت الصين شعار (دولة واحدة بنظامين) فيما يتعلق بعلاقتها مع تايوان وهونك كونغ في محاولة منها لاستيعاب واستثمار إمكانيات هاتين المنطقتين الحيويتين. أنظر: موسى محمد طويرش، القوة الصينية: مراحل بنائها وإمكانية استمرارها، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 14، مارس 2021، ص 54-55-56.

(2) مهدي مكاوي وإسماعيل دبش، تركيا وروسيا في أسيا الوسطى بعد 2003: التحول من إستراتيجية التنافس والصراع إلى إستراتيجية التعاون والشراكة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 2، 2020، ص 196.

معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية إلا للأغراض السلمية الموقعة عام 1968، غير أن هذا المشروع تم تجميده بوصول آية الله الخميني لسدة الحكم العام 1979.[1]

في نهاية الثمانينيات ونتيجة حربها مع العراق، قامت إيران بإعادة بناء بنيتها التحتية النووية، والتوجه نحو الأبحاث النووية للأغراض العسكرية، وسارت إيران حسب متطلبات اللعبة الدولية. فلم تكن إيران لتكون قطبا إقليميا فاعلا في المجال العسكري وامتلاكها الأسلحة وقوة الردع لولا تدخل روسيا التي جعلت من إيران حليفا جيوبوليتيكيا. فمن المعلوم أن روسيا هي الدولة التي ساعدت في تنفيذ المشروع النووي الإيراني وهذا يدخل في إطار المبدأ الذي أعلنته لجنة الأمن القومي في روسيا حول حق الدول الإسلامية في امتلاكها للأسلحة النووية كوسيلة لردع أي عدوان خارجي.[2]

قامت إيران ببناء القوة العسكرية من خلال التعاون مع روسيا والصين وكوريا الشمالية دون ننظر إلى أنها تنوى عبر هذا التعاون زعزعة الأمن والاستقرار إقليميا وعالميا. فقد عززت هذه القوة بشراء صواريخ بحرية من الصين وغواصات صغيرة الحجم من كوريا الشمالية وروسيا، وتمتلك خبرة في مجال الألغام البحرية حيث قامت بالعديد من المناورات مكنت قواتها من اكتساب خبرة في حال مواجهتها مع الدول المجاورة خاصة دول الخليج.[3]

استطاعت إيران بإدراكها لمقومات روسيا في المجال العسكري والنووي افتكاك عقود واتفاقات مشتركة لاستكمال المفاعل النووي بوشهر، ووافقت روسيا على ذلك لإدراك هذه الأخيرة طبيعة التنافس الذي لا يزال قائما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت مساعدة إيران هي فرصة لمواجهة التمدد الأمريكي وعودة روسية في نفس الوقت إلى المنطقة، فحسابات المنافع والتكاليف من طرف قوى كروسيا لديها من الخبرة الكثيرة في المجال النووي سيحتم عليها الاعتماد على القوى النووية الصغرى كركائز إقليمية لحروب مستقبلية قادمة.

بدأت علاقات التعاون بين روسيا وإيران تأخذ مجراها مع توقيع عقد بينهما لإكمال المفاعل النووي بقيمة 800 مليون دولار للوصول بالمفاعل إلى درجة إنتاج 1000 ميجاوات أي نحو 18 %من الطاقة النووية صالحة بحلول عام 2020، على أن يتم استكمال التعاون بإنشاء مفاعلات أخرى في أنحاء متفرقة في الدولة. ولم تقف المحاولات الإيرانية عند روسيا فقط، وإنما أتبعتها باتفاقيات مع دول أخرى كالجمهوريات السوفيتية الإسلامية وكوريا الشمالية، وجنوب إفريقيا للحصول على التكنولوجيا النووية المتقدمة، وفعلا نجحت إيران في استقطاب العديد من الأطراف لتطوير برنامجها.[4]

يفسر التوجه الإيراني لتطوير العلاقات الروسية-الإيرانية سعي إيران إلى نقل الصراع القديم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى المستوى الإقليمي، وهذا ما يمكن أن تفسره الطروحات النظرية على أنه محاولة لتحقيق الردع الموسع عبر الارتكان إلى حليف قوي يملك من المقومات ما يجعلها تواجه عبره قوة ك برى، فالتحالف بين الأطراف يضمن فعالية الردع.

(1) يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، الطبعة الأولى، تر: علي مرتضى سعيد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 117.

(2) يازا جنكياني، المرجع السابق، ص 18.

(3) عبلة مزوزي، إستراتيجية الردع وانعكاساتها على الواقع الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة إيران، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة (1)، 2017-2018، ص 172.

(4) المرجع نفسه، ص 196.

السلوكات الأمريكية الموجهة نحو تغليب القوة الأمريكية في آسيا مقابل إضعاف القوى الأخرى، تفرض على روسيا عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بجعل الشرق الأوسط منطقة تابعة لها لأن ذلك يشكل تهديدا أمنيا لحدودها الجغرافية المتقاربة، وهذا ما يجعل إستراتيجية الردع الإيراني مبنية على مبدأ الاعتماد على الحليف في تحقيق التماثل أمام القوى الكبرى، وما يؤشر على صواب الرؤية الإيرانية هي السلوكات الروسية اتجاه الملف النووي الإيراني فهي تعتبر الشريك الأساسي لها من الناحية العسكرية ومساهمات روسيا في بناء المنظومة العسكرية كبير جدا لدعم حلفاءها في الشرق الأوسط مثل العراق وسوريا.[1]

5.1.1- تصعيد كوريا الشمالية: تعد كوريا الشمالية من الدول القليلة التي ما زالت تخضع -اسميا على الأقل- لحكم شيوعي، لكن طموحاتها النووية أضحت تنافس مثيلاتها من الدول الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها بمواظبة وثبات. فقد واصلت كوريا الشمالية تحت حكم كيم جونغ أون سياستها التي تتلخص في تعزيز قوتها العسكرية داخليا وإرسال إشارات متناقضة إلى العالم الخارجي حول برنامجها النووي.

بعد انتهاء الحرب الباردة، حاولت الولايات المتحدة إسقاط النظام الكوري الشمالي من خلال محاصرته اقتصاديا وعزله دبلوماسياً على مستوى العالم وتحريض حلفائها في جنوب شرق آسيا على وقف المساعدات الغذائية والمالية للنظام الكوري الشمالي وخاصة من جانب كوريا الجنوبية واليابان. وتعود بداية الأزمة النووية الحالية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة عام 1994 عندما قامت الدولتان بتوقيع "اتفاق الإطار" حول وقف برنامجها النووي، وقد كانت خلفيات هذا الاتفاق هو القضاء على النظام الكوري الشمالي، ثم التفرغ لمواجهة الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري في شرق آسيا والعمل على تحجيم تمدد نفوذها في المنطقة.[2]

في العام 2002، قامت الولايات المتحدة بضم كوريا الشمالية إلى قائمة "محور للشر"، استنادا تجاربها النووية وتهديداتها المستمرة خصوصا بعد انسحابها العام 2003 من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، واستأنفت برنامجها النووي العسكري.

في هذا السياق، فرض مجلس الأمن عقوبات ضد كوريا الشمالية طبقا للقرار 1718 الصادر في 14 أكتوبر 2006 بعد إجرائها تجربة نووية في 9 أكتوبر2006، اقتصرت على جوانب اقتصادية وتجارية تتعلق بمنع بيع أو تسليم مواد وأجهزة تدخل في الصناعة النووية والصاروخية إلى كوريا الشمالية، وتجميد الأرصدة المالية والموارد الاقتصادية ذات الصلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل الكورية، فضلًا عن الامتناع عن بيع أو تسليم أسلحة ثقيلة إليها، غير أن مماطلة الولايات المتحدة وحلفائها في الإيفاء بتعهداتهم، وعدم التزامهم بوعودهم، جعلها تستأنف أنشطتها النووية من جديد.

إن التصعيد الكوري الشمالي، منح الولايات المتحدة مبررا لنشر شبكة صواريخ "ثاد" المضادة للصواريخ في مدينة سيونغجو الكورية الجنوبية، وحشد أساطيلها البحرية بالقرب من شبه الجزيرة الكورية، ما شكل إخلالا في التوازنات العسكرية في الإقليم، وهو ما دفع إلى تحرك كل من روسيا والصين والهند وإبداء مواقفها حول الأزمة.

(1) عبلة مزوزي، المرجع السابق، ص 196.

(2) طارق ثابت، الأزمة النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، نشر في 11 جويلية 2017، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/40535، تاريخ الدخول: 23-04-2021.

تخشى روسيا من جهتها تداعيات التصعيد الإعلامي واحتمالات تطور الموقف إلى حرب؛ ما يضعها في موقف حرج ويدفعها إلى مواجهة خيارات حساسة بين الوقوف في صف كوريا الشمالية والصين، لمنع الولايات المتحدة من السيطرة على الإقليم بشكل كامل.

بالمقابل، لم يكن للصين خيارات سهلة في التعاطي مع الأزمة، ما اضطرها إلى اتخاذ مواقف على أكثر من محور: الضغط على كوريا الشمالية لدفعها إلى وقف تجاربها الصاروخية والنووية مقابل حماية الصين لها، والضغط على كوريا الجنوبية، ردًّا على نشر شبكة صواريخ "ثاد" الأمريكية على أراضيها من جهة أخرى، ومن خلال ذلك تقنع واشنطن بحدود القوة والسيطرة الأمريكية على شؤون العالم.

أما موقف الهند، فقد دفعها القلق من الصين ودورها المتنامي إلى توثيق علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة وتعزيزها عبر إجراء مناورات بحرية سنوية، تشارك فيها اليابان؛ فالهند بالنسبة لواشنطن مهمة لتطويق الصين، والولايات المتحدة بالنسبة للهند مهمة لموازنة قوة الصين العسكرية المتنامية

أصدر مجلس الأمن في 2013 قرار يطالب فيه كوريا الشمالية بوقف برنامجها النووي، وفرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية باعتبارها تمثل تهديد للولايات المتحدة الأمريكية خاصة ما تمتلكه من صواريخ باليستية بعيدة المدى. وفي 2015، زادت حدة الحظر الاقتصادي على كوريا الشمالية ومحاولة تهديدها بتوجيه ضربة عسكرية لكوريا الشمالية إذا لم تتوقف عن استعراض صواريخها طويلة المدى.[1]

لقد كان للبرنامج النووي الكوري تأثيره المباشر على التوازنات في منطقة مهمة لمصالح الغرب، فقد شكل نقطة الثقل في نزاع كوريا الشمالية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فالقلق والرعب الإقليمي والدولي من حصول انفجار حرب نووية، دفع إلى تحرك سياسي وفتح مفاوضات جديدة للاتفاق على مخرج يلبي تطلعات الأطراف السياسية والعسكرية، فكان رفع العقوبات عن كوريا الشمالية والاحتفاظ بصواريخها، والاعتراف بها كدولة نووية، من أهم الشروط المتفق عليها.

2.1- نظرية الردع النووي وتوازن القوى

تعتبر نظرية الردع النووي مدخلا إلى دراسة تطور الفكر الاستراتيجي، حيث مثلّت نهاية الحرب الباردة التي تزامنت مع سقوط مؤشرا هاما في تحديد مستقبل الردع في ظّل بيئة دولية وإقليمية مشحونة بالنزاعات وانتشار التكنولوجيا النووية. فطموحات الدول النووية لم تتغير حتى بعد نهاية الحرب الباردة الأولى، بل أعطتها دفعا جديدا خصوصا بعد أن تم ربط مسألة امتلاك أسلحة الدمار الشامل بالإرهاب الدولي، بالإضافة إلى تبني مفاهيم جد خطيرة مثل الحرب الوقائية الحرب الإستباقية ممّا فتح الباب أمام خلط أوراق الدفاع والهجوم.[2]

جاء ظهور الإستراتيجية النووية، نتيجة امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا لقوة نووية في جانب، وعلى الجانب الآخر امتلاك الاتحاد السوفيتي الأسلحة النووية ووسائل نقلها. وقد انقسم التوازن النووي بين القوتين إلى مراحل عدة. ففي المرحلة الأولى وهي مرحلة الاحتكار الأمريكي للأسلحة النووية، والتي استخدمت من عام 1945 إلى عام

(1) طارق ثابت، الأزمة النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، http://www.acrseg.org/40535

(2) عبد العزيز لزهر، المرجع السابق، ص 242-243.

1949، تبنت أمريكا تصور التدمير بالضربة الأولى First Strike والتي تطورت بعد ذلك إلى تحقيق التدمير المؤكد بالضربة الثانية Second Strike. تلي ذلك مرحلة التفوق النووي الأمريكي، والذي استمر من عام 1949 إلى عام 1954، ثم مرحلة التكافؤ النووي التقريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

لقد ظهرت القنبلة النووية، قبل كل شيء، سلاحاً فتاكاً جديداً ينضم إلى لائحة الأسلحة المستخدمة في إستراتيجيات القصف الشامل الكثيف للمدن، والذي أصبح عملية رائجة، متداولة في أوساط قيادات الأركان المتحاربة في المرحلة الأخيرة من الحرب الكونية الثانية.

فبفعل قنبلتي هيروشيما وناكازاكي (1945)، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة على الاتحاد السوفياتي الذي كان يقوده ستالين آنذاك معلناً بداية الحرب الباردة بينهما، فقد استفادت الولايات من خبرة العلماء الأوروبيين الناجين من النازية والذين لجأوا إلى الولايات المتحدة مع أسرار تقنية وخبرات علمية ومعلومات تفيد بأن ألمانيا الهتلرية تعمل بجد ونشاط على تطوير هذا النوع من السلاح الذي لن تتردد في استخدامه حالما يصبح جاهزا.[1]

بعد أربع سنوات على ذلك، نجح الاتحاد السوفياتي في تنفيذ انفجاره التجريبي النووي الأول (1949) وكان ستالين، الذي استفاد أيضاً من خبرة العلماء الهاربين من النازية، قد أعطى الأوامر بالإسراع في صنع القنبلة النووية تحقيقاً لتوازن إستراتيجي مع الولايات المتحدة غداة مباحثات يالطا التي سينقسم إثرها العالم إلى معسكرين إيديولوجيين متنافسين.

بريطانيا التي كانت تمتلك القدرة على إنتاج القنبلة النووية لم تنتظر أن يحسم هذا الجدل أمره، فأجرت انفجارها التجريبي الأول في الثالث من آب 1952. أما في فرنسا فلم ينتصر أصحاب مبدأ "الاستقلال النووي" إلا بعد حرب السويس 1956 والملابسات التي رافقتها والتي بيّنت للفرنسيين أنه لم تكن ثمة ثقة في أمر استخدام حماية واشنطن النووية لحلفائها في حلف الأطلسي حين تتعرّض مصالحهم القومية الإستراتيجية للخطر. وبدأت حكومة غي موليه برنامجاً مستقلا للتسلح النووي خلع عليه وصول ديغول إلى السلطة عام 1958 اهتماماً أكبر. وفي 13 شباط 1960 دخلت فرنسا في "النادي النووي" بإجرائها الاختبار التجريبي الأول في منطقة الرقان الجزائرية.[2]

وأخيرا، تمكّنت بكين (الصين) من القيام بتفجيرها التجريبي الأول في آب 1954، وقد ساهم تملكها للسلاح النووي في ارتقائها التدريجي إلى حظيرة كبار العالم وحصولها على مقعد في مجلس الأمن الدولي عام 1967، لتكتسب مكانة كقوة فعالة في العلاقات الدولية.[3] وبهذا الانضمام تشكل "النادي النووي" من الخمسة الكبار الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) والذي راحوا يعملون على تطوير ترسانتهم وزيادة مفاعيلها التدميرية التي وصلت إلى حد القدرة على إفناء الكرة الأرضية بكاملها عشرات المرات.[4]

(1) غسان العزي، السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الانتشار والعولمة، مجلة الدفاع الوطني، العدد 26، تشرين الأول 1998، ص 03.

(2) غسان العزي، المرجع السابق، ص 03.

(3) زايدي وردية، استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص: قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 35.

(4) إضافة إلى دول هذا النادي هناك ما سمي ببلدان "العتبة النووية: فبعد قيام الهند بتفجير تجريبي نووي في 18 أيار 1974 وأفريقيا الجنوبية التي فعلت الشيء نفسه في السنة ذاتها، وباكستان التي لم تخف عزمها على إنتاج القنبلة النووية، وإسرائيل التي حصلت على قدرات نووية فضلت إبقائها في الكتمان

بالمقابل، التفجيرات النووية الهندية في 11 و13 أيار 1998 والباكستانية التي تلتها في 28 من الشهر نفسه، أعادت إلى الأذهان هواجس الحرب النووية بعد أن خيِل للجميع أن الملف النووي تم إقفاله نهائياً بفعل انتهاء الحرب الباردة وسيطرة الولايات المتحدة على "نظام دولي جديد" تريده خالياً من أسلحة الدمار الشامل.

لقد ساهمت التجارب النووية في زيادة الأسلحة النووية وتطويرها، ولأنها شكلت خطورة على البيئة والإنسان، عقدت الدول اتفاقات دولية لحظر التجارب النووية جزئيا في الفضاء الخارجي والماء والجو، كما تعهدت الدول في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويؤدي زيادة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، وإمكانية استخدامها، فقامت اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية بحظر حيازة الأسلحة النووية عالميا، كما أنشئت مناطق خالية من الأسلحة النووية دعما للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، ولكن الوضع الأمني للدول غير الحائزة للأسلحة النووية خلال الحرب الباردة الأولى، وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي دفعها لمخالفة هذه الاتفاقات الدولية، لتتمكن من امتلاك الأسلحة النووية.[1]

لقد عاد هذا الملف لينفتح على مصراعيه مع ما يتضمنه من تساؤلات حول صيرورة النظام الدولي ونظرية الردع النووي والقدرة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في النصفين الشمالي والجنوبي من المعمورة، وانعكاس كل ذلك على مستقبل منطقة الشرق الأوسط التي تستأثر فيها إسرائيل، وبمفردها، بالسلاح النووي.[2]

التطور الذي عرفه مفهوم الردع منذ الحرب الباردة إلى اليوم وفعاليته في إدارة الأزمات النووية أثار نوعا من الاهتمام لدى الدول النووية الصغرى التي تسعى إلى بناء منظوماتها الدفاعية من جهة ومكانتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى التي ترى في السلاح النووي مخرجا آمنا لأزماتها وتحقيق طموحاتها.

لقد سمح الاستقرار الذي عرفته البيئة الدولية خلال الحرب الباردة وظهور الأسلحة النووية بظهور الردع كإستراتيجية دولية ساهمت في أن تكون أحد أهم المفاهيم التي تعزز عمليات بناء الأمن والسلام في العالم، وهذا من منطلق المفهوم العام للردع والذي يفرض على العلاقات الصراعية منطق عدم المخاطرة بالمواجهات المباشرة كون أن الأطراف المتصارعة قد تلجأ للتدمير الشامل المؤكد وهو ما يتنافى والهدف الذي يسعى كل طرف من أجل تحقيقه.[3]

الحقيقة أن الردع ما زال إستراتيجية قائمة تمارس وجودها في العلاقات الدولية الحالية، على الرغم من انتفاء الحاجة إليها، وقد ازدادت قوة الردع بعد ثورة التكنولوجيات الحديثة التي تمكن من تطوير الأسلحة النووية، فالردع كإستراتيجية في المنظومة الأمنية الأمريكية لم ينتهي وإنما بقائه مرهون باقترانه مع بعض الأفعال كالاستباق والوقاية.[4]

وإحاطتها بجدار سميك من الغموض والتعتيم. اليوم تقف دول النادي النووي الكبرى أمام معضلة مزدوجة: إما الاعتراف للهند وباكستان بحقهما في دخول هذا النادي بغية استيعابهما وحضهما على تطبيق القواعد والأعراف السائدة فيه، الأمر الذي يشكل سابقة قد تغري دولاً عديدة أخرى على السعي للحصول على بطاقة دخول نووية في هذا النادي الذي لم تعد أبوابه موصودة كما في السابق؛ وإما رفض انضمام هذين البلدين إلى محفل الكبار مما يجعلهما في حل من أي التزام دولي لجهة العمل على منع الانتشار النووي. أنظر: غسان العزي، المرجع السابق، ص03.

(1) زايدي وردية، المرجع نفسه، ص 10.

(2) غسان العزّي، المرجع السابق، ص 02.

(3) عبلة مزوزي، المرجع السابق، ص11.

(4) المرجع نفسه، ص 7-8.

2- مؤشرات الحرب الباردة الجديدة

لا تزال مظاهر الثنائية القطبية العالمية قائمة في بيئة النظام الدولي الحالي، فقد اقتضت ضرورات البيئة الإستراتيجية الجديدة إعادة النظر في الاستراتيجيات الموروثة عن الحرب الباردة التي كانت إستراتيجيتا الردع والاحتواء فيها حجر الزاوية، وتم التحول من نظام التكتلات الدولية المتصارعة على أساس إيديولوجي إلى نظام التنافس الجيوسياسي القائم على التنوع الثقافي والحضاري. فظهور أقطاب أو تحالفات لقوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، أعاد التفكير الاستراتيجي في أجواء الحرب الباردة من جديد، وإعادة بعث نظرية الردع والاحتواء إلى مجال أرحب يرتبط بالاحتواء الشامل للقوى الصاعدة في العالم.

وعلى مدار عقود من الزمن كان يتعلق بالوسائل الأجدر بتوظيفها من طرف القوى الدولية لتحقيق الغايات دون إشعال صراع نووي، حيث استعملت في صراع الجبابرة جميع وسائل الحرب دون السلاح إلا في بعض المناطق المتفرقة من العالم بسبب طبيعة أنظمتها.

1.2- وسائل الحرب الباردة الجديدة

يمكن تقديم أهم الوسائل التي تستعملها أطراف الحرب الباردة الجديدة في تعاملاتها:

1.1.2- الوسائل الاقتصادية: تتجلى الوسائل الاقتصادية التي تتخذها القوى الدولية المهيمنة في العقوبات الاقتصادية والمساعدات الاقتصادية:

أ. **العقوبات الاقتصادية:** لا تزال مؤسسات المجتمع الدولي تفرض عقوبات على بعض الدول لدفعها نحو تغيير سياساتها التي عوقبت بسببها، في الاتجاه الذي تريده تلك المؤسسات وكذا الدول المسيطرة على صناعة القرار فيها.[1] فقد اتبعت واستخدمت الولايات المتحدة منذ عقود العديد من الإجراءات العقابية لاحتواء أو عزل أو تغيير النظام في إيران، بما في ذلك حظر الواردات النفطية من إيران، وحظر الأسلحة ونقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدام المزدوج، وتجميد الأصول الإيرانية، وحظر السفر بين الطرفين. بالإضافة إلى حظر معاملات معينة فيما يتعلق بتنمية الموارد البترولية الإيرانية، وكذلك حظر أي قروض تمويل تجارية أو أي خدمات مالية ذات صلة12. كما رفضت الولايات المتحدة أي حوار وتعامل مع السلطات الإيرانية وسعت إلى انتهاج سياسة عزل طهران اقتصاديا وسياسيا واحتواءها، من خلال فرض عقوبات اقتصادية قاسية على نحو متزايد وحشد عسكري في الشرق الأوسط.[2]

العقوبات الأمريكية على إيران كانت فردية أحادية منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران، تهدف جميعها ظاهريا إلى كبح جماحها في اكتساب التكنولوجية النووية،[3] كما أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران دخلت رسمياً حيز التنفيذ في نوفمبر 2018، حيث أُعلن عنها مباشرة في ماي 2018 بعد انسحاب الولايات المتحدة مارس

(1) رملي فهيم وعبد الرحمن فريجة، الخصائص الاقتصادية لإيران: الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الخارجية والمقاومة الداخلية، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد الثاني، العدد 5، سبتمبر 2019، ص 15.

(2) عمران عمر علي، أثير العلاقات الأوروبية-الإيرانية على فعالية سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مجلة قضايا آسيوية، العدد الأول، مارس 2019، ص 25.

(3) رملي فهيم وعبد الرحمن فريجة، المرجع أعلاه، ص 26..

2018 من الاتفاق النووي الإيراني بسبب عدم التزام طهران ببنود الاتفاق حسب الولايات المتحدة، ويقضي القرار الأمريكي بمنع كلّ من يتعامل اقتصادياً مع إيران من دخول السوق الأمريكية.[1] فالعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران مست مختلف قطاعاتها الاقتصادية؛ بدءا بالقطاع الطاقوي مرورا بالصناعي وانتهاءً بالزراعي.

للصين وروسيا أوراق كثيرة يمكن استخدامها للضغط على إيران للحد من الأزمة أو عدم تفاقمها، ذلك أنهما معنيان بشكل مباشر بالاستهداف لأن يوجد لديهما الكثير من الناقلات النفطية والتجارية التي تمر عبر المضيق، مما يجعل الموضوع في كفتي ميزان بين استمرار دعمهما لإيران وبين استهداف تجارتهما المارة من خلال المضيق والتي ليس بالشيء الهين.[2]

ب. **المساعدات الاقتصادية:** تتضمن عملية "إعادة الأمل" عنصرا إنسانيًا، تم تطبيقه في عدن، حيث تم تقديم الطائرات والسفن المحملة بالمساعدات من طرق بعض القوى الدولية. وفي وقت لا تزال فيه جهات إقليمية تتحمل الجزء الأكبر من العبء، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة من خلال الاستخبارات، وتزويد الطائرات المقاتلة جًوا بالوقود، وتقديم المساعدة الممكنة في إنقاذ الطيارين الذين تسقط طائراتهم.[3]

بالمقابل، يظهر الدعم روسي لبعض البلدان في الجانبين الاقتصادي والعسكري، حيث عمدت روسيا الاتحادية إلى المساعدات الاقتصادية خصوصا لدى الدول المجاورة، فقامت بدعم النظام السوري، إذ بلغت استثمارات روسيا في سوريا في العام 2009 حوالي عشرين مليار دولار. وأهم المجالات الاقتصادية المدنية التي تخدم المصالح الروسية في سوريا، مجال التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما، حيث نجد شركتي "تاتنفت" و"سويوزفت غاز" الروسيتين التي لا تزال تعمل في عملية استخراج النفط في سوريا.

من جانب آخر، أدركت روسيا أهمية العراق على المستوى الجغرافي وما يملكه من ثروات طبيعية كالنفط والغاز، مما جعله محل اهتمام ضمن التوازنات الإقليمية والدولية. وأدى ذلك إلى تطوير سياسة روسيا في الخارجية تجاه العراق بناء على العديد من الدوافع، فسياسيا تسعى روسيا لإعادة الهيبة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. واقتصاديا كونه بلد مناسب للاستثمار، وأمنيا من اجل المحافظة على الأمن مما يزيد من المصالح والاستثمارات الروسية في العراق.

اتخذت روسيا في سياستها تجاه العراق أيضاً طابع التعاون والانفتاح، لكن خضعت هذه السياسة للعديد من التغيرات الإقليمية والدولية. وكان هذا التعاون والانفتاح مرهونا بهذه التغيرات، وفهم هذه السياسة المرهونة بالتغيرات يتم من خلال التوجهات الروسية تجاه العراق.[4]

(1) هيبة غربي، تجليات العقوبات المرفوضة على إيران، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، المجلد الثاني، العدد 5، سبتمبر 2019، ص 37.

(2) علي المعموري، تحليل سياسي: سيناريو حرب الناقلات إلى أين؟ مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، المجلد الثاني، العدد 5، سبتمبر 2019، ص 78.

(3) ألكسندر مترسكي، لحرب الأهلية في اليمن: صراع معقّد وآفاق متباينة: تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر 2015، ص 3.

(4) ربا عبادة مسودة، السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (2000 – 2017)، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الأول، مارس 2019، ص 84.

على مستوى التبادل التجاري ما بين البلدين، شهد العام 2014 تطورا كبيرا في حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي وصل إلى 1.562مليار دولار (287 مليون دولار سنة 2013). وفي عام 2015 ارتفع التبادل التجاري بشكل ايجابي وبلغ حوالي 2.8 مليار دولار. ويعود سبب الارتفاع في التبادل التجاري بفعل التبادلات في قطاع الغذاء والتسلح.[1]

أما دول الإتحاد الأوروبي، فتزودهم روسيا بإمدادات الغاز الطبيعي (40%) والثروات الطبيعية والمواد الأولية، إضافة إلى فتح الاستثمارات والأسواق الجديدة فيها.

سنة 2010، ونتيجة انتشار فيروس كورونا –كوفيد 19- استطاعت هذه الجائحة من أن تظهر حجم القوة الحقيقي للدول والمؤسسات، فقد استطاعت تلك الجائحة أن تعيد مكانة روسيا على مستوى المساعدات الإنسانية والاقتصادية، فقامت بتقديم المساعدات إلى البلدان الشريكة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (أرمينيا، بلاروسيا، كيرغيستان)، كما دعمت فنزويلا وصربيا والصين وايطاليا.

ومع اكتشاف روسيا لدواء كوفيد- 19، شهد النظام الدولي نشاطا حددت روسيا مساره من خلال سياساتها الخارجية التي انعكست على تطوير العلاقات مع الدول المجاورة والتركيز على إقامة شراكات اقتصادية وعسكرية تعيد مكانة روسيا الاقتصادية وأمنها الإقليمي.

2.1.2- الوسائل العسكرية

تتجلى مختلف الوسائل العسكرية التي سخرت ولا تزال في الصراع في:

أ. سياسة التسلح: على مر التاريخ المسجل كانت سباقات التسلح سمة أساسية للصراعات الدولية، لكن بطبيعة الحال ما أضفى التفرد على سباق التسلح في حقبة الحرب الباردة كان البُعد النووي. ولطالما تدبر الباحثون ومحللو السياسات وواضعو الاستراتيجيات الحكومية كيف شكل توافر الأسلحة القادرة على صنع دمار لا نظير له المسارات التي اتخذتها الحرب الباردة. فمن ناحية، منحت الأسلحة النووية قدرا من الاستقرار للعلاقة بين القوتين العظميين، وقللت على نحو مؤكد من احتمالية نشوب صراع مفتوح في أوروبا.[2]

ب. حروب الوكالة: إذا كانت السعودية، ومن خلفها الولايات المتحدة، استطاعت أن تجند المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، ولاسيما جامعة الدول العربية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لمصلحتها. وهذا ما يفسر حالة السكون لدى هذه المؤسسات تجاه ما حدث ومازال يحدث في اليمن. في المقابل، أدت إيران، في الحرب الدائرة منذ عام 2015 وحتى تاريخه، دورا سياسيًا وعسكريًا وإعلاميًا داعما للحوثيين في حربهم مع السعودية، ومع القوى المحلية التي ترفض السيطرة الحوثية على أجهزة الدولة وعلى العاصمة صنعاء.[3]

حروب متعددة بالوكالة كانت بمثابة صراع حقيقي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فالحرب الكورية، وحرب فيتنام، وعدد من النزاعات المسلحة الأخرى التي قام خلالها كلا الجانبين إما بتمويل جانب واحد من الحرب أو

(1) ربا عبادة مسودة، المرجع السابق، ص 90.

(2) روبرت جيه ماكمان، المرجع السابق، ص 78

(3) هاني موسى، المرجع السابق، ص 56-57.

حرب مباشرة ضد قوة شيوعية أو رأسمالية، تعتبر كلها مظاهر للحرب الباردة. ناهيك عن قيام كلا الجانبين بتمويل الثورات وحركات التمرد والاغتيالات السياسية في أمريكا الوسطى وإفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

ج. **سياسة التحالفات والأحلاف العسكرية:** عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها في جنوب شرق آسيا، من الاحتواء الاقتصادي والدبلوماسية الناعمة إلى الاحتواء العسكري لمواجهة التحديات الإقليمية، حيث قامت بتعزيز وجودها العسكري،[1] إضافة إلى إرسال أعداد كبيرة من جنودها إلى المنطقة. في هذا السياق، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية من مجال التحالف العسكري الإقليمي، حيث قامت بتقوية الاختراق للمجال الحيوي الصيني، وتوسيع نطاق التحالف الإقليمي، ليشمل دول جديدة جنوب شرق آسيا كتوثيق التعاون العسكري مع فييتنام، وتعمل أيضا على خلق تحالف آسيوي يحاكي حلف شمال الأطلسي، بهدف احتواء المد الصيني إقليميًا، ويمتد عبر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا.[2]

في العام 2004، تم انضمام لعضوية حلف الناتو سبع دول بما فيها ثلاث دول من البلطيق (استونيا، لاتيفيا، وليتونيا) كأعضاء جدد بعد التوسع الذي انتهجه الحلف في العام 1997.[3]

بالمقابل، وفي ظل التوسع الأمريكي وتزايد المخاوف الروسية والصينية من سياسة الهيمنة الأمريكية، تعززت العلاقات بين روسيا والصين، بتوقيع رئيسي البلدين في 16 جويلية 2001 على معاهدة "حسن الجوار والصداقة والتعاون" في موسكو، كأول اتفاق بين القوتين الأوراسيتين بعد الحرب الباردة، وهي امتداد للاتفاق التاريخي الذي وقع سنة 1950 بين جوزيف ستالين وماوتسي تونغ كأول اتفاقية تجسد المشاعر المشتركة المعادية للغرب حينها.[4]

في العام 2007، تم إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين لمكافحة الإرهاب سميت بـ"مهمة السلام"، حيث كانت بمثابة أول مناورة عسكرية مشتركة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون وأول ترتيب أمني إقليمي ورد فعلي على التهديدات الأمريكية في المنطقة.

إن الدور الاستراتيجي الروسي يتحدد من خلال النخب الحاكمة في روسيا، ودورها في توظيف مختلف المحددات وفي مقدمتها المحدد العسكري، إذ تسعى النخب الروسية الحاكمة إلى توسيع نطاق انتشارها العسكري من أجل تعاظم أدائها الاستراتيجي، وهو ما تعمل به السياسة الروسية. لكن السياسة التي تتبعها روسيا تجاه الدول تتسم بسياسة التساهل وهي مشروطة بقيود وهي أن لا يقبل تغيير نظام الحكم في أي دولة من الدول، بل يجب أن تظل السيطرة فقط للحزب الاشتراكي أو الشيوعي وتوطيد العلاقات في المجال الاقتصادي والعسكري.[5]

(1) بلغ عدد القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 29 قاعدة، وهي موزعة في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، تحديدًا في جزيرة جوام، وجزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي. أنظر: حيدر علي سكينه، الأهمية الجيو-إستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والصراع الأميركي الصيني حوله، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان، العدد 115، كانون الثاني 2021، ص 21.

(2) حيدر علي سكينه، المرجع نفسه، ص 21.

(3) فرقاني فتيحة، راهن العلاقات الصينية الروسية: بين الشراكة الإستراتيجية واحتمالات التحالف العسكري، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 3، العدد 6، 2016.، ص 100.

(4) فرقاني فتيحة، المرجع السابق، ص 94.

(5) إيناس سعدي عبد الله، المرجع السابق، ص 117.

3.1.2- الوسائل التكنولوجية

لم تعد المواجهة بين القوى الكبرى ترتكز بصورة أساسية على أدوات العنف والصراع المسلح، بقدر ما أصبحت أدوات التنافس السلمي في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية هي المرتكز الأساسي في هذه المواجهة. فقد استعملت ولا تزال القوى الكبرى في حربها الفكرية والإيديولوجية والعسكرية التكنولوجيا باعتبارها عنصرًا مؤثرًا ذا حضورٍ ثابت في جميع الحروب والنزاعات حول العالم، إذ أن التقدم التكنولوجي أتى بتقنيات جديدة وأوجد بالتالي مفهوم الحروب الحديثة، بحيث صار لزامًا على الجيوش أن تدمج تلك التقنيات وتستغلها لرفع مستوى الاحتراف لدى العسكريين.[1]

في السياق نفسه، حلت الحروب السيبرانية في صدارة الدراسات القانونية المتخصصة، مقارنة مع القضايا الدولية الأخرى المهددة للسلم والأمن الدوليَين، إذ تحولت الهجمات السيبرانية بشكل سريع إلى نموذج جديد من الحرب الحديثة،[2] ظهرت علناً لأول مرة في النزاع المسلح الدولي لعام 2008 بين جورجيا وروسيا، كما استخدمت في النزاع المسلح الدولي بين روسيا وأوكرانيا، أيضا أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا.[3]

في هذا الصدد، تعرضت استونيا في العام 2007، وهي إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق إلى هجمات سيبرانية متلاحقة أدت إلى التعطيل الكامل لشبكات الاتصال فيها، شملت مواقع رسمية حساسة لرئيس الوزراء ورئيس البرلمان والوزراء الأستونيين. كما تمت هذه الوسيلة في النزاع الروسي الجورجي في العام 2008، والذي أدى إلى تعطل نظام الاتصال الإلكتروني (IT) للقوات الجورجية بالكامل قبل بدء العمليات القتالية بيومٍ واحد، وبخاصةٍ في إقليم أوسيتيا عقب إعلان انفصاله عن جورجيا، مما أضعف وسائل الدفاع الجوية الجورجية، فضلًا عن تعرض وسائل الإعلام والبنى التحتية وأهمها قطاع المواصلات لهجماتٍ سيبرانية أيضا.[4]

2.2- تصاعد حدة الأزمات الدولية

بوادر حرب باردة ثانية ظهرت بعد ثلاثة عقود من انتهاء الحرب الباردة الأولى بين القوتين العظميين، حيث تغيرت الفواعل التي أشعلت الحرب الباردة الأولى وتغيرت موازين القوى بفعل تراجع دور الفكر الإيديولوجي، فرغم تواجد كل من روسيا وأميركا في تلك الفواعل وحصر المواجهات الباردة بينهما إلا أنه برزت أنواع هجينة غير مألوفة من أدوات الحرب

(1) علي قانصو، تكنولوجيا الحروب الحديثة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان، العدد 106، تشرين الأول 2018، ص 1.

(2) تختلف الحرب السيبرانية عن الحرب التقليدية، إذ تنطوي الأخيرة على استخدام الجيوش النظامية مع إعلان مسبق للحرب وميدان قتال محدد، بينما تكون الأولى غامضة وغير محددة الأهداف كونها تتحرك عبر شبكة المعلومات الإلكترونية. ترجع السيبرانية إلى المصطلح اللاتيني kybernetes، ويعني القيادة أو التحكم عن بعد. وقد ورد هذا المصطلح في قاموس المورد إذ يعرفها بالقول: السيبرانية هي علم الضبط ومصدرها، وهو مصدر يتطابق مع مفهوم الهجمات السيبرانية، أي ضبط الأشياء عن بعد والسيطرة عليها، وهي عملية انتقال أوامر شفهية أو غير مرئية إلى حقيقة واقعة مادية. وأول من أطلق هذه التسمية عالم الرياضيات نوربرت وينر Weiner Norbert في العام 1948، في أثناء دراسته لموضوع القيادة والسيطرة والاتصال في عالم الحيوان، فضلا عن حقل الهندسة الميكانيكية. أما من حيث المعنى الاصطلاحي للهجمات السيبرانية: فهي مجموعة من الأنشطة الإلكترونية التي تتخذ من طرف سواء أكان تابعا لدولة أم يعمل لحسابها بصورة مستقلة عنها في الدولة (أ) ضد نظم إلكترونية تابعة لطرف (ب) في دولة أخرى، يراد منها التغلغل إلى تلك النظم بهدف السيطرة على قوتها الإلكترونية ومن ثم التحكم بها عن بعد، لأجل إحداث أكبر قدر ممكن من الأضرار. أنظر: حسن فياض، الهجمات السيبرانية من منظور القانون الدولي الإنساني، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان، العدد 114، تشرين الأول 2020، ص 8.

(3) المرجع نفسه، ص 7.

(4) حسن فياض، المرجع السابق، ص 12-13.

والصراع، بعدة لاعبين جدد وبأدوات مختلفة كلياً أبرزها حروب الشبكة العنكبوتية، وتحديداً عبر وسائط التواصل الاجتماعي.[1]

تجلت الحرب الباردة في الماضي من خلال الأزمات التي مرت بها، وبخاصة مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وما تبعها من حروب وأحداث، وتطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي. أما في الوقت الراهن، فإن منطقة الشرق الأوسط كانت ولا تزال محل أطماع وتنافس بين الدول الكبرى، وبؤرة للتوتر وعدم الاستقرار خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس وصولا إلى سوريا، حيث تشكل الأزمة السورية الراهنة إحدى التجليات والمحطات البارزة في هذه المرحلة وفي هذه المنطقة، عن طريق تشكيل الأرضية الملائمة لتفاعل عناصر ومكونات هذا الصراع وتعزيزه وتقاسم النفوذ بين الدول العظمى، فقد تحولت فيها الثورة إلى أزمة تدخلت فيها العديد من الأطراف بما فيها التدخلات الإقليمية التي تمثلت في التدخل الإيراني والتركي، كما ساهمت كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة وتصاعد حدتها.[2]

كما لا ننسى أن سقوط العراق العام 2003 كان له أثر كبير على منطقة الشرق الأوسط وأعاد ترتيب العديد من الأوراق داخلها ليرسم معالم قوى إقليمية جديدة في المنطقة تمثلت في تعاظم التواجد الإيراني وتنامي الدور التركي.

إن التدخلات الأمريكية والروسية قد شكلت إلى درجة كبيرة الأطر العالمية والمحلية التي قامت عليها التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية في دول العالم الثالث، فالنخب في العالم الثالث كانوا كثيرا ما يشكلون أجندتهم السياسية بوصفها استجابة واعية لأنماط التنمية المقدمة من قبل الراعيين الأساسيين للنظام الدولي (الولايات المتحدة وروسيا) وفي الكثير من الحالات قربت خيارات زعماء العالم الثالث للتحالفات الإيديولوجية بينهم وبين إحدى القوتين العظمتين.[3] ومن بين الحالات الرئيسية للتدخل في العالم الثالث:

1.2.2- الأزمة العراقية: نتيجة تزايد النفوذ الأميركي في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد التقارب بين الإدارة الأمريكية وبغداد، دفع ذلك لإعادة إحياء العلاقات الدبلوماسية القديمة بين روسيا والعراق واستعادة روسيا مكانتها في بلد كان يشكل أحد أقطاب التوازن في منطقة الشرق الأوسط. فقد اعتبرت العلاقات الأمريكية العراقية من أهم العلاقات في الساحة الدولية لما يشكله الملف العراقي من أهمية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية مما استوجب على صناع القرار الأمريكي التعامل مع العراق باستراتيجيات مختلفة تحددها طبيعة الظرف الدولي.[4]

وفي غزوها للعراق، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام إستراتيجية الردع لكن بصور جديدة كان لمتغيرات البيئة الجديدة دورا كبيرا في تفعيلها لبناء إستراتيجية ردع جديدة ضد التحديات الجديدة كالإرهاب والتهديدات النووية،

(1) محمد طاهر، الحرب الباردة الجديدة بين أميركا والصين افتراضية لكنها منهكة جنودها مجهولون وميدان معاركها الإنترنت وضحاياها دول وأفراد عاديون، 25-07-2020، الرابط: https://www.independentarabia.com/node، تاريخ الدخول: 20-03-2021.

(2) منصور زغيب، المرجع السابق، ص 111.

(3) أود آرن وستاد، المرجع السابق، ص 10.

(4) مليكة قادري، الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 تحت مظلة نظرية الحرب العادلة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العد الثاني عشر، 2016، ص 483.

ولذلك تطلب مزج الاستراتيجيات الهجومية الاستباقية ليتحقق الردع، وهذا ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تسويقه عبر حربها على العراق.[1]

باعتبار العراق يشكل جزءاً مهماً من منطقة الشرق الأوسط، فإنها تعد من المنطقة الحيوية بالنسبة لروسيا لأسباب عديدة منها إستراتيجية واقتصادية وسياسية. والتدخل العسكري الأمريكي في العراق وإسقاط نظام صدام حسين، قد أثر بلا شك على طبيعة العلاقات العراقية-الروسية. فالعراق يبرز كأحد أهم الأطراف الإقليمية المستهدفة من الإستراتيجية الروسية، فدوائر صنع السياسة الروسية، بدأت بوضع استراتيجيات جديدة لتجديد المصالح في العراق انطلاقا من رؤية مفادها أن العراق يقع ضمن المحاور التي تتركز فيها المصالح القومية الروسية، وهو جزء منهم من مرتكزات الأمن القومي الروسي. وهذا ما يصب في مصلحة استمرار رغبة روسيا بتأدية دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط. كما أن العودة إلى المكانة الدولية يتطلب من روسيا التدخل المحسوب طبقاً لمصالحها الفعلية التي تستلزم الأداء الفاعل.[2]

منذ الغزو الذي قادته واشنطن للإطاحة بصدام حسين العام 2003، عارضت روسيا إلى جانب الدول الحليفة هذا الغزو، حيث تسارعت الجهود الروسية منذ 2014 في محاربة داعش من خلال اتخاذ روسيا من هذا لوضع منطلقا للدخول إلى الساحة العراقية بعد وجودها المباشر في سوريا وقوة علاقتها الإستراتيجية مع إيران من خلال إنشاء (مركز معلوماتي استخباراتي) في بغداد يضم هيئة أركان الجيش في روسيا وإيران وسوريا والعراق ونشر قوات برية وإنشاء قواعد عسكرية مشتركة لمحاربة داعش.

وتهدف روسيا إلى صد الأهداف الأمريكية في المستقبل، فللعراق في الوقت الحاضر دور محوري في الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، ونقطة الربط والوصل بين الجانبين الشرقي والغربي للمنطقة لأنه يمثل الجسر الرابط الذي يضمن التواصل بين الطرفين، فروسيا تدرك جيدا وجود رغبه عراقية لتطوير الحوار الاستراتيجي الذي يفضي لعلاقات أوسع مع استمرار تأثيرات الأزمة السورية وحجم الأداء الروسي فيها. ويبقى نجاح روسيا في جذب العراق للتحالف له دلالات عديدة ومهمة، حيث أنه سيمهد لتبادل معلومات استخباراتية بين هذه الدول، وذلك في إطار العمليات المشتركة ضد داعش، كما ستصبح أول إنجاز ملموس تحققه موسكو كترجمة إلى الواقع للتوجه نحو تشكيل جبهة أو تحالف دولي إقليمي يعزز القدرة والمكانة الروسية في الشرق الأوسط.[3]

2.2.2- الأزمة السورية: في إطار لعبة التوازنات التي كان الرئيس بشار الأسد يحاول إنشاءها حول سوريا، ولتغطية ضعفه المتزايد بعد انهيار العراق وخروجه من لبنان، بدأ بمحاولة تطوير علاقاته مع روسيا، فقام في أواخر العام 2004، بزيارة روسيا التي لم تكن تعير اهتمامًا كبيرًا لسوريا في ذلك الوقت. إذ من خلال الزيارة التي قام بها متشجعًا بموقف روسيا المعارض لغزو العراق، حاول بشار الأسد إحياء التحالف القديم واستدعاء أجواء الحرب الباردة، لكنّ روسيا لم

(1) يازا جنكياني، المرجع السابق، ص 114.

(2) حيدر علي حسين، العراق في الإستراتيجية الروسية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 22، 2019، ص 25.

(3) المرجع نفسه، ص 33.

تكن مهتمة كثيرًا بهذا العرض، لأنها كانت في ذلك الوقت ما تزال تحاول استعادة توازنها الذي فقدته بسقوط الاتحاد السوفياتي، ولم تكن مهتمة بأي صراع مع الغرب.[1]

بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية في عام 2014 ، أصرت روسيا على أداء دور مؤيد لنظام بشار الأسد في سوريا، إذ لم يوجه الغرب ضربة قوية لروسيا عبر إسقاطه النظام الحليف لها في كييف فحسب، بل فرض عليها عقوبات قاسية أيضًا، وذلك ردًا على قيامها بضم شبه جزيرة القرم في مارس2014، وهذا ما جعل الرئيس بوتين يتلقى دعوة من النظام السوري للتدخل عسكريًا إلى جانبه، بعد أن بدأت قواته تتداعى أمام تقدم المعارضة خاصة في مناطق الشمال الغربي بداية من ربيع 2015.

وقد قام الرئيس بشار خلال زيارته الأولى إلى موسكو من إبرام اتفاق يلغي أكثر من 70 % من ديون روسيا المستحقة على بلاده خلال فترة الحرب الباردة، وتسديد الباقي على شكل بضائع، أو استثمارات داخل سوريا. وقد سنحت الفرصة أمام الرئيس بشار من تجديد العلاقة مع الكرملين، عندما قامت روسيا بغزو جورجيا في أوت 2008، فقد أدّى زيارة أخرى إلى موسكو أعرب فيها بشار الأسد عن تأييده الكامل للموقف الروسي، وهو أمر لقي استحسانًا في موسكو التي أخذت تبدو أكثر استعدادًا لمواجهة الغرب، بسبب توسع الأطلسي وموضوع الدرع الصاروخية والثورات الملونة التي رأت روسيا أنها مؤامرة غربية تستهدف الوصول إليها وإطاحة نظامها أو على الأقل إحاطتها بأنظمة معادية.[2]

منذ بداية الأزمة في سوريا، بادرت روسيا بإعلان دعمها لنظام بشار الأسد كرد فعل للدعوة التي أطلقها صناع القرار الأمريكي والمفوضية العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الإتحاد الأوروبي حول تنحي بشار الأسد وتغيير النظام. فقد برز موقف روسيا من الأزمة السورية من خلال رفضها للتدخلات الخارجية في شؤون سوريا الداخلية، وسعت إلى منع الإطاحة بنظام بشار الأسد خوفا من التداعيات التي لحقت بعض من الدول العربية التي شهدت ربيعا عربيا ولا تزال تعاني من مختلف المشاكل الداخلية على رأسها مشاكل الإرهاب.

في هذا السياق، دعمت روسيا النظام السوري بالتدفقات المالية والمعدات العسكرية والخبراء الفنيين والأمنيين والعسكريين والدعم التقني والتكنولوجي لمواجهة تنظيم داعش وحركات المعارضة وكذا مجابهة تدخلات القوى الإقليمية كتركيا وإسرائيل. كما شمل الدعم الروسي أيضا التنسيق مع القوى المؤيدة لنظام بشار الأسد، ودعمها سياسيا في المحافل الدولية لتجاوز أية قرارات دولية أو إقليمية تدعم التدخل الخارجي في الأزمة السورية.[3]

من جهتها، تبنت دوائر التأثير الإيراني الرواية الرسمية للنظام السوري، وساندته سياسيا وإعلاميا وماديا وعسكريا للحيلولة دون إسقاطه، ولعل مرد هذا التغيير نابع من طبيعة التحالف الاستراتيجي مع النظام، ومتسق مع ضرورات الحد من تداعيات الحراك الثوري الذي سيُفقد طهران تواصلها مع حلفاء آخرين مثل: حزب الله اللبناني وحماس، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير عميق في قواعد اللعبة والتأثير في المنطقة.[4]

(1) مروان قبلان، الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016، ص 74.

(2) ا مروان قبلان، المرجع السابق، ص 75-76.

(3) الحارث محمد سبيتان الحلالمة، التدخل العسكري الروسي في سوريا: الأسباب والمآلات، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد 2، جوان 2019، ص 11.

(4) معن طلاع، الدور الإيراني في الأزمة السورية: التموضع والتحالفات والمستقبل، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2019، ص2.

لقد اتضح طوال مراحل الأزمة السورية منذ اندلاعها العام 2011، سعي روسيا في دعم النظام السوري ودافعت عن وجوده واستمراره، مقابل دعم الولايات المتحدة المعارضة، ومحاولتها دفع الشعب السوري المعارضة في اتجاه تغيير ديمقراطي في سوريا.[1]

3.2.2- الأزمة اليمنية: اتسمت الدولة اليمنية المعاصرة بالتأزم والتعقيد، وجانب مهم من أزمة الدولة اليمنية الراهنة هو عدم اتفاق اليمنيين على شكل الدولة وطبيعة نظامها السياسي؛ فهناك من يطالب بدولة مركبة، وآخرون يريدون دولة بسيطة، وهناك من يريد إقامة حكم إسلامي، وآخرون يطالبون بحكم علماني، وهناك قوى تطالب بالانفصال وإعادة اليمن إلى ما كان عليه قبل قيام الوحدة عام 1990، هذا إلى جانب وجود قوى تطالب بالتقدم نحو الديمقراطية والدولة المدنية، وأخرى تريد إبقاء الدور القبلي والمذهبي فاعلاً في الحياة السياسية اليمنية.[2]

على مدار التاريخ واليمن يشهد نزاعات داخلية مسلحة يتقاتل فيها اليمنيون بعضهم مع بعض، غير أن الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1994 اعتبرت حربا على السلطة والحكم.

إن أصل الأزمة الحالية التي تشهدها اليمن تعود إلى العام 2011، عندما بدأت احتجاجات شعبية عرفت باسم "ثورة الشباب اليمني" ضد الرئيس السابق علي عبد الله صالح.[3] ولعل سببها راجع لفشل النخب السياسية اليمنية في تجسيد الإرادة الشعبية في تحقيق التغيير الديمقراطي، وللتدخل العسكري الخارجي نتيجة تنامي حدة التناقضات الإقليمية التي انعكست بشكل مباشر على الوضع الداخلي لأهمية اليمن الجغرافية والإستراتيجية وعجز الأمم المتحدة في إدارة المرحلة الانتقالية.[4]

لقد رأت قوى إقليمية ودولية في الوحدة اليمنية تحديا وتهديدا لدورها أو مكانتها أو مصالحها أو استقرارها، وهذا ما جعلها تستمر في أداء دور سلبي تجاه اليمن. وكان أبرز تلك القوى السعودية والولايات المتحدة؛ فالأولى سعت لإفشال الوحدة تجنبًا لنتائجها المحتملة عليها، مثل نشوء دولة قوية جنوب الجزيرة العربية، وتقدم اليمن في اتجاه الديمقراطية، وإعادة الترسيم الحدودي الذي فرضته على اليمن، والتوجه اليمني المحتمل نحو إقامة نظام سياسي ديمقراطي مغاير للأنظمة السائدة في الخليج العربي.[5]

أما الولايات المتحدة فكان دورها، خلال العقد الأخير من القرن الماضي، يتمحور حول حماية مصالحها الإستراتيجية وحلفائها التقليديين في الخليج العربي، وكبح جماح أي جهة تهدد هذين الجانبين. لذا، ساندت الدور

(1) الأزمة السورية: اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية: تقرير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2016، ص 5.

(2) هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، العدد 37، مارس 2019.

(3) كمال صفا، المرجع السابق، ص 18.

(4) المرجع نفسه، ص 19.

(5) منذ إعلان المملكة السعودية عن تحالف ما سمي بـ"عاصفة الحزم" لإعادة الشرعية لليمن في مارس 2015، أصبحت السعودية تواجه حرباً على عدة جبهات في اليمن. فبعد أن كانت السعودية وحلفائها على جبهة واحدة، ضد أنصار الله (الحوثيين)، باتت المملكة تخوض حرباً على جبهتين جديدتين، الأولى هي الدفاع عن مدنها من هجمات الصواريخ البالستية، بعد أن كانت هذه الهجمات تستهدف حدودها الجنوبية فقط. والجبهة الثانية للتحالف بقيادة السعودية، هي الدفاع عن سمعته أمام تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي لا تنفك تتهمه بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتعريض اليمنيين للمجاعة، والأمراض والأوبئة وبالأخص وباء الكوليرا. أنظر: كمال صفا، المرجع السابق، ص 35.

السعودي في حربها، وحدت من قدرة اليمن على التحرك على الصعيد الدولي، ومنعته من الحصول على أي معونات أميركية. وبعد توقف الحرب لمصلحة صنعاء، وتراجع حدة التوتر في الجزيرة العربية، أعادت واشنطن النظر في علاقتها باليمن، وذلك نظرا إلى ما يتمتع به هذا البلد من مزايا جغرافية واقتصادية، كان آخرها ظهور الثروة النفطية في أراضيه، ليصبح اليمن منذ ثمانينيات القرن الماضي بلدا نفطيًا، فتميزت العلاقات اليمنية – الأمريكية بالتقلب الناتج من تعدد أطراف الأزمة وكثرة مستجداتها.[1] كما أيدت الولايات المتحدة الأميركية عملية "عاصفة الحزم"، وأبدت استعدادها لتقديم دعم لوجستي واستخباراتي للتحركات العسكرية السعودية والخليجية في اليمن.[2]

إن التحالف العسكري الذي تقوده السعودية عمل من أجل تحقيق أهدافه، إلى تكثيف الهجمات البرية ضد جماعة أنصار الله (الحوثيين) والموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح اتسمت السياسة الروسية فيما يتعلق بالأزمة اليمنية بالحياد، أو الغموض أحياناً، وكانت أقل تقاطعاً مع سير السياسة الأمريكية وبعض الدول الغربية، المتمثل في الاعتراف بسلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي، والتعامل معه كسلطة شرعية من جهة، والحيلولة دون هزيمة جماعة أنصار الله (الحوثيين) من جهة ثانية، فهي لم تؤيد عاصفة الحزم، ولم تعلن تأييدها لأنصار الله (الحوثيين)، كما أنها لم تعترض أو تؤيد القرار الأممي رقم 2216.[3]

من الأهمية القصوى الإشارة إلى أن هناك دورا مهما، سياسيا وعسكريا، أدته الولايات المتحدة في دعم النظام السعودي، ودعم الجمهوريين في شمال اليمن، وذلك في إطار احتواء التوسع السوفياتي، ومحاصرة القوى المناصرة له سواء في جنوب اليمن أو غيره من المناطق.[4]

أما دور روسيا في الملف اليمني فتتضح رغبتها باعتبار اليمن منطقة نفوذ إستراتيجية وفي بناء قاعدة عسكرية، وقد حاول أنصار الله والإيرانيون دفع موسكو نحو التدخل في اليمن لإحداث توازن دولي ضاغط.

بعد ظهور مؤشرات تصدع نظام الحكم في اليمن وتزعزعه في دمشق، سعت إيران إلى تكثيف أدوات المساندة والانخراط العسكري النوعي: كالدعم الميليشياوي الأجنبي وتأسيس وتدريب وتمويل ميليشيات محلية ودعمها سياسيا وعسكريا، وتقديم الاستشارات والمشاركة في غرف القيادة والعمليات المركزية والفرعية؛ إضافة إلى تدخلها المباشر في المفاوضات المحلية و"المصالحات المحلية".[5]

يمكن القول بأن للصراع اليمني بعد جيو- استراتيجي مهم، لأن إيران تبذل كل ما بوسعها لسنوات من أجل أن يكون لها حضور في منطقة البحر الأحمر، وفي حالة ما إذا سيطر أنصار الله (الحوثيون) على السلطة في اليمن فإن ذلك قد يشكل منطقة نفوذ إيرانية في المستقبل وسيكون لها حركة حيوية بين أوروبا والشرق الأقصى.

4.2.2- الأزمة الأوكرانية: لا تزال تشكل أوكرانيا محور التنافس الإستراتيجي الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والإتحاد الأوروبي) وإحدى مناطق النفوذ الحيوي خاصة بين قطبي الحرب الباردة، حيث تجسد شبه جزيرة القرم

(1) هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، العدد 37، مارس 2019، ص 56-57.

(2) كمال صفا، المرجع السابق، ص 40

(3) كمال صفا، المرجع السابق، ص 43.

(4) هاني موسى، المرجع نفسه، ص 56.

(5) معن طلاع، المرجع السابق، ص 3.

مسرح التجاذبات الحاصلة بين مختلف القوى الفاعلة في النظام الدولي، خصوصا بعد العام 2013، إذ يرى الغرب بأن أوكرانيا تشكل ممرا حيويا للدول الأوروبية، في حين ترى روسيا في ضمها لشبه جزيرة القرم استرجاعا لحقها التاريخي.[1]

في هذا الصدد، يمثل موقع أوكرانيا محورا إستراتيجيا، جيوبوليتيكيا في تصور المنظرين الإستراتيجيين، كفاعل أساسي فيما يسمى برقعة الشطرنج الكبرى، وهي تعد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ذات أهمية حيوية وجيوسياسية، وجيوإستراتيجية، تبدأ بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي، كما أن موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي عند دخولها إلى البحر الأسود، حيث يمثل النفوذ الأمريكي وسيلة ضغط لروسيا، لعدم عرقلة مشاريع أمريكا في المنطقة، وخاصة الشرق الأوسط.

تسعى روسيا بكل مالها من إمكانات لإثبات موقعها كدولة كبرى على المستويين الإقليمي والدولي، إذ يظهر ذلك من خلال تصديها لتوسع امتداد حلف الناتو شرقا من خلال استعمالها القوة العسكرية بجورجيا عام 2008، ثم ضم شبه جزيرة القرم العام 2014.[2] وتبدو رغبة الرئيس الروسي "بوتين" في استعادة الأمجاد السوفياتية اعتبر أوكرانيا بالنسبة له حجر الزاوية للدفاعات الروسية، فهي تأوي أكبر تجمع روسي في العالم خارج روسيا، وتعد امتدادا طبيعيا للصناعة والزراعة الروسية، وكذلك فإن أهميتها تنبع من كونها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي، والعسكري والاقتصادي، إلى دول شرق أوروبا والقوقاز، والبحر الأسود.

العامل الجيوسياسي لأوكرانيا كدولة عازلة بين روسيا والغرب قد أثر في تجدد الصراع بينهما، وذلك نتيجة إدراكهما بمدى محورية وأهمية المنطقة، فأوكرانيا تعد الممر الرئيسي لخطوط نقل الطاقة الروسية نحو أوروبا، إذ أن معظم الغاز يصل إلى الأسواق الأوروبية عبر الأنابيب المارة عبر أوكرانيا الأمر الذي يجعلها تحظى بأهمية جوهرية في المعادلة الطاقوية الأورو- روسية، واستغناء أوروبا عن واردات الطاقة الروسية ليس بالأمر السهل، بل يتطلب تدبير مصادر بديلة إضافة إلى أنه يستغرق وقتا، كما يتطلب الكثير من المال لإنشاء خطوط أنابيب لنقل الغاز إلى مناطق جديدة، وفي نفس الوقت يعد تغيير الأسواق بالنسبة لروسيا صعب جدا.[3]

في 24 فبراير 2022، غزت روسيا أوكرانيا لعدة أسباب منها نزع السلاح من أوكرانيا واجتثاث النازية منها، وكذا كرد فعل على محاولة أوكرانيا المحتمل الانضمام إلى الناتو وتوسيع الحلف، هذا الغزو والذي تحول إلى حرب دولية بعد التوغل الروسي في الأراضي الأكرانية، ساهم في تجدد القطيعة بين روسيا والغرب، وتعدد الأطراف المعنية بالصراع وتعقد المشهد الدولي. وكانت تداعيات الأزمة الأوكرانية في بنية النظام الدولي، أنها غيرت في توازنات النظام الدولي القائم ومساراته المستقبلية.

خاتمة:

(1) أسماء حداد، روسيا والتداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 130.

(2) أسماء الحداد، المرجع السابق، ص ص 121- 137.

(3) المرجع نفسه، ص 131.

إن رواسب الحرب الباردة وتداعياتها أثرت على توجه العلاقات الأمريكية-الروسية الحالية نتيجة التحول الذي طرأ على نوعية القيادة في كلا الطرفين. ومن الواضح بأن توجهات القيادتين قد اصطدمت فيما بينها ولم تلتق إلا في نقاط قليلة ونادرة، فكان التناقض والتوتر السمة المميزة للعلاقة بينهما.

المصالح الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا تتقاطع في بعض المجالات، وتختلف في مجالات أخرى، لكن القاسم المشترك بينهما أن القوتين حريصتان جدا على أن يكون لهما نفوذ قوي في مناطق متفرقة من العالم ذات الموقع المميز والإستراتيجي، بهدف تعزيز مركزيهما الإقليميين، وتحويل موازين القوى لصالح كل منهما.

لن ترتكز الحرب الباردة الجديدة على قاذفات إستراتيجية أو صواريخ عابرة أو غواصات مرعبة تمخر غياهب المحيطات بأسنانها النووية، بل ستكون حرباً هجينة سيبرانية (حرب الفيروسات) واقتصادية واجتماعية متعددة الأطراف، وستكون ضحيتها في الدرجة الأولى حرية الفرد أينما كان، مع اتجاه الشمولية الحكومية إلى الاندماج أكثر فأكثر مع التكنولوجيا الرقمية وخصوصاً جيل الإنترنت الخامس، الذي سيجعل أي شخص كتاباً مفتوحاً تسهل قراءته.

وإذا كان الغزو الروسي لأوكرانيا خرقًا واضحًا وانتهاكًا للمعايير العالمية، وتهديدًا للأمن والسلم الدوليين حسب ما استندت إليها الدول والشركات والأفراد في معظم أنحاء العالم من خلال إصدار الأحكام وفرض العقوبات ضد روسيا، فهذا يؤكد فرضية تطبيق الواقعية كمقاربة لفهم سلوك الدول الكبرى، فإذا كان الواقعيون يقللون من أهمية دور المعايير والقواعد القانونية كقيود قوية على سلوك القوى العظمى، فإن القوة لا تزال تلعب دورًا مهمًّا في تفسير الاستجابة العالمية، وأن الإدانة الأخلاقية وحدها لن تمنع هذه الممارسات، فتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على مستقبل النظام الدولي المعاصر تؤكد صحة هذا الفرضية.

قائمة المراجع:

1- الكتب

(1) إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة: دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية (1945-1963)، الطبعة الأولى، الناشر: أشوريانيبال للكتاب، العراق، 2015.

(2) أود آرن وستاد، الحرب الباردة الكونية، تر: مي مقلد، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.

(3) ألكسندر مترسكي، لحرب الأهلية في اليمن: صراع معقّد وآفاق متباينة: تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر 2015.

(4) يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، الطبعة الأولى، تر: علي مرتضى سعيد، المركز القوي للترجمة، القاهرة، 2011.

(5) معن طلاع، الدور الإيراني في الأزمة السورية: التموضع والتحالفات والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

(6) الأزمة السورية: اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية: تقرير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

(7) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي: ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2022.

2- المقالات

(1) أسماء حداد، روسيا والتداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد 4، ديسمبر 2018.

(2) الحارث محمد سبيتان الحلالمة، التدخل العسكري الروسي في سوريا: الأسباب والمآلات، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد 2، جوان 2019

(3) ربا عبادة مسودة، السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (2000 – 2017)، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الأول، مارس 2019.

(4) حيدر علي سكينه، الأهمية الجيو-إستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، والصراع الأميركي الصيني حوله، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان، العدد 115، كانون الثاني 2021.

(5) حسن فياض، الهجمات السيبرانية من منظور القانون الدولي الإنساني، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان، العدد 114، تشرين الأول 2020 .

(6) حيدر علي حسين، العراق في الإستراتيجية الروسية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 22، 2019.

(7) رملي فهيم وعبد الرحمن فريجة، الخصائص الاقتصادية لإيران: الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الخارجية والمقاومة الداخلية، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد الثاني، العدد 5، سبتمبر 2019.

(8) عبد العزيز لزهر، إستراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد 15، 2020.

(9) عمران عمر علي، أثير العلاقات الأوروبية-الإيرانية على فعالية سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مجلة قضايا آسيوية، العدد الأول، مارس 2019.

(10) علي المعموري، تحليل سياسي: سيناريو حرب الناقلات إلى أين؟ مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، المجلد الثاني، العدد 5، سبتمبر 2019.

(11) علي قانصو، تكنولوجيا الحروب الحديثة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان، العدد 106، تشرين الأول 2018

(12) غسان العزي، السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الانتشار والعولمة، مجلة الدفاع الوطني، العدد 26، تشرين الأول 1998.

(13) منصور زغيب، تجدد الصراع الأميركي- الروسي في ضوء الأزمات المستجدة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان، العدد 90، تشرين الأول، 2014.

(14) محمد بهلول، إستراتيجية روسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد 2010، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019.

(15) محمود عبد العزيز، الأبعاد القيمية في السياسة الصينية وتأثيرها على النظام الدولي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 14، مارس 2021.

(16) موسى محمد طويرش، القوة الصينية: مراحل بنائها وإمكانية استمرارها، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 14، مارس 2021.

(17) مليكة قادري، الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 تحت مظلة نظرية الحرب العادلة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العد الثاني عشر، 2016.

(18) مروان قبلان، الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016 .

(19) مهدي مكاوي وإسماعيل دبش، تركيا وروسيا في أسيا الوسطى بعد 2003: التحول من إستراتيجية التنافس والصراع إلى إستراتيجية التعاون والشراكة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 2، 2020.

(20) هيبة غربي، تجليات العقوبات المرفوضة على إيران، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، المجلد الثاني، العدد 5، سبتمبر 2019.

(21) هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، العدد 37، مارس 2019.

(22) فرقاني فتيحة، راهن العلاقات الصينية الروسية: بين الشراكة الإستراتيجية واحتمالات التحالف العسكري، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 3، العدد 6، .2016

3- الرسائل

(1) عبلة مزوزي، إستراتيجية الردع وانعكاساتها على الواقع الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة إيران، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة (1)، 2018-2017.

(2) زايدي وردية، استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص: قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

4- المو اقع الإلكترونية

(1) طارق ثابت، الأزمة النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، نشر في 11 جويلية 2017، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/40535، تاريخ الدخول: 23-04-2021.

(2) محمد طاهر، الحرب الباردة الجديدة بين أميركا والصين افتراضية لكنها منهكة جنودها مجهولون وميدان معاركها الإنترنت وضحاياها دول وأفراد عاديون، 25-07-2020، الرابط: https://www.independentarabia.com/node، تاريخ الدخول: 20-03-2021.

(3) CVCE, Cold War (1945–1989)، UNI.LU, 07/07/2016, URL: http://www.cvce.eu/obj/the_cold_war_1945_1989_full_text-en-6dfe06ed4790-48a4-8968-855e90593185.